حجّية أحاديث الطب في السنة النبوية

كبير غوجي

د. فوزي بن درامن

أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا

ماليزيا

mkggoje@gmail.com

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (سورة آل عمران: ١٠٢)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ (سورة النساء: ١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً*يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ (سورة الأحزاب: ٧٠-٧١)، أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فإن أعظم نعمة أنعم الله تعالى بها على هذه الأمة، أنه أرسل إليها سيد ولد آدم وأول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وقد جاء هذا النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم بالوحي الإلهي إلينا، وبيَّن لنا كل ما نحتاج إليه من أمور الدين والدنيا، ومن هذا الوحي سنته التي اشتملت أقواله وأفعاله وتقريراته، والسنة -كما هو معروف عند العلماء- أنها وحي من الله كما كان القرءان، كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ*لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ،ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ، فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (سورة الحاقة: ٤٤- ٤٧)، وقوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى*إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (سورة النجم: ٣-٤)، وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (سورة الحشر: ٧)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه....»[١].

ولذا أمرنا الله تعالى بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في كل ما يأمر به، وينهى عنه، إذ لا فرق بين طاعة الله عز وجل وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهما أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، كما يجب علينا أيضاً تصديقه صلى الله عليه وسلم في كل ما يخبر به سواء من أمور غيبية أو غيرها، لاستحالة أن يأتي بها من تلقاء نفسه من غير وحي من الله عز وجل، ومن هذا الوحي الإلهي الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة التي تتعلق بالناحية الطبية للإنسان، وإننا نجد في هذه الأحاديث النبوية الشريفة من الإرشادات والنصائح والتوجهات النبوية لو عمل بها الإنسان لتجنب الإصابة بالعديد من الأمراض ولشفي من أمراض أخرى، ولقد جرّب هذه النصائح والإرشادات الكثير من الناس وانتفعوا بها، وكيف لا ينتفعون بها وهي صادرة من الصادق

[١] حديث صحيح: أخرجه أحمد في مسنده (٢٨/٤١٠، رقم: ١٧١٧٤) ولفظ له، وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه: (٤/٣٢٨، رقم:٤٦٠٦، باب في لزوم السنة) كلاهما من طرق عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقداد بن معد يكرب به، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع: رقم ٢٦٤٣.

المصدوق عليه الصلاة والسلام الذي يقول الله عز وجل عنه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى*إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (سورة النجم: ٣-٤).

ومن المعلوم أن القرآن الكريم وكتب السنة المشرفة ليست كتب طب أو هندسة أو زراعة أو نحو ذلك من العلوم التجريبية، إلا أنها قد حوت قبساً من هذه العلوم، للتدليل على مصدرها الإلهي، ولذا اختلف العلماء في احتجاج بأحاديث الطب في السنة النبوية، هل يحتج بها كسائر الأحاديث أم لا؟ ولذا في هذا البحث سأناقش هذه مسألة، لأنها تحتاج إلى الدراسة والتمحيص حتى يتبين الراجح في الاحتجاج بأحاديث الطب وعدمه.

وقد جاء البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعريف الحديث والطب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الحديث.

المطلب الثاني: تعريف الطب.

المبحث الثاني: حجية أحاديث الطب في السنة النبوية.

الخاتمة:

المبحث الأول

تعريف الحديث والطب

المطلب الأول: تعريف الحديث

الحديث لغةً: هو ضد القديم، ويستعمل في اللغة أيضاً حقيقة في الخبر، قال في القاموس: الحديث: الجديد والخبر[1]، ويستعمل الحديث أيضاً في اللغة في قليل الكلام وكثيره ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾ (سورة الطور: ٣٤)، وجمعه أحاديث، قال في مختار الصحاح: الحديث الخبر قليله وكثيره وجمعه أحاديث على غير القياس، قال الفراء: نرى أن واحد الأحاديث أحدوثه بضم الهمزة والدال ثم جعلوه جمعا للحديث[2].

الحديث في الاصطلاح: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام فهو أعم من السنة[3].

المطلب الثاني: تعريف الطب

الطب: الطاء والباء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على علم بالشيء ومهارة فيه، والآخر على امتداد في الشيء واستطالة، فالأول الطب، وهو العلم بالشيء، يقال رجلٌ طَبٌّ وطبيب، أي عالم حاذق أو العالم بالطب،

---

[1] الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب، ***القاموس المحيط***، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٢١٤.

[2] الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ***مختار الصحاح***، بتحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، ص ٥٣.

[3] السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ***فتح المغيث شرح ألفية الحديث***، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ج ١ ص ١٠.

وجمع القلة أطبّة والكثرة أطبّاء، والطُّبُّ بضم الطاء وفتحها لغتان في الطب وكل حاذق عند العرب طبيب[1]، ثم اصطلح بكل علمٍ يعرف به حفظ الصحة وبرء المرض[2].

المبحث الثاني

حجية أحاديث الطب في السنة النبوية

أجمع المسلمون الأوائل على أن السنة النبوية بمجموعها حجة في الشرع الإسلامي، وفي كل نواحي الحياة: من أمور غيبية اعتقادية أو أحكام عملية أو سياسية أو تربوية أو طبية، وأنه لا يجوز مخالفتها في شيء من ذلك لرأي أو اجتهاد أو قياس[3]؛ ولكن المتأخرين اختلفوا في حجية السنة في كل نواحي الحياة إلى قولين:

القول الأول: إن السنة النبوية حجة في ما كان متصلاً بأمور الدين، كالأمور الاعتقادية مثل: أركان الإيمان وأمور غيبية، والأحكام العبادات والمعاملات وغيرها من أمور الشريعة، أما أمور الدنيوية مثل: الطب، فلا يلزم أن تكون اعتقاداته وأقواله فيها مطابقة للواقع، لأنه لا صلة لهذا الأمر بمقام النبوة، بل قد يقع الخطأ في ذلك الاعتقاد قليلاً أو كثيراً بل قد يصيب غيره حيث يخطئ هو صلى الله عليه وسلم، ومن العلماء الذين ذهبوا إلى هذا القول القاضي عياض وابن خلدون.

قال القاضي عياض رحمه الله: فأما أحواله في أمور الدنيا فنحن نسبرها على أسلوبها المتقدم بالعقد والقول والفعل، أما العقد منها فقد يعتقد في أمور الدنيا الشيء على وجه ويظهر خلافه أو يكون منه على شك أو ظن بخلاف أمور الشرع[4]، ثم ذكر بعض الأحاديث التي يُفهم من دلالتها تؤيد ما ذهب إليه، ومن هذه الأحاديث:

حديث أنس رضي الله عنه أنه قال: «إن النبي صلى الله عليه و سلم مرَّ بقوم يلقحون فقال: لو لم تفعلوا لصلُح، قال: فخرج شيصًا فمر بهم فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم»[5].

ومنها حديث طلحة بن عبيد رضي الله عنه قال: مررت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم بقوم على رؤوس النخل فقال ما يصنع هؤلاء؟ فقالوا يلقحونه يجعلون الذكر في الأنثى فيتلقح، فقال رسول الله صلى الله عليه

---

[1] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، ***مقاييس اللغة***، اتحاد الكتاب العرب، ط٢، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج٣ ص٣١٧، وانظر: الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ***مختار الصحاح***، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، تحقيق: محمود خاطر، ص٤٠٣.

[2] المناوي، محمد عبد الرؤوف المناوي، ***التوقيف على مهمات التعاريف***، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ص ٤٧٨.

[3] الصعيدي: حمدي عبدالله عبد العظيم، ***موسوعة الإعجاز العلمي***، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٨٧٥ بتصرف يسير.

[4] القاضي عياض: العلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي، ت٥٤٤هـ، ***الشفا بتعريف حقوق المصطفى***، بحاشية العلامة أحمد بن محمد بن محمد الشمني ت٨٧٣هـ، المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، ج ٢، ص ١٨٣.

[5] مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ***صحيح مسلم***، (ج ٧، ص٩٥ رقم: ٦٢٧٧، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره صلى الله عليه و سلم من معايش الدنيا على سبيل الرأي) دار الجيل بيروت، ودار الأفاق الجديدة . بيروت.

وسلم: «ما أظن يغني ذلك شيئاً قال فأخبروا بذلك فتركوه، فأخبر رسول الله صلى الله عليه و سلم بذلك، فقال: إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه فإني إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به فإني لن أكذب على الله عزَّ وجلَّ»[1].

ومنها أيضاً حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف في النخل بالمدينة فجعل الناس يقولون: فيها صاع فيها وسق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فيها كذا وكذا ثم قال رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم: إنما أنا بشر فما حدثتكم عن الله فهو حق وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أخطىء وأصيب»[2].

ومنها أيضاً حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «قدم نبي الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يأبرون النخل يقولون يلقحون النخل فقال ما تصنعون؟ قالوا كنا نصنعه قال لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرا فتركوه فنفضت أو فنقصت، قال فذكروا ذلك له فقال: إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أن بشر»[3].

ثم قال القاضي عياض: وهذا ما قررناه فيما قاله من قبل نفسه في أمور الدنيا وظنه من أحوالها لا ما قاله من قبل نفسه واجتهاده في شرع شرعه وسنة سنها –إلى قوله– فمثل هذا وأشباهه من أمور الدنيا التي لا مدخل فيها لعلم ديانة ولا اعتقادها ولا تعليمها يجوز عليه فيها ما ذكرناه، إذ ليس في هذا كله نقيصة ولا محطة وإنما هي أمور اعتيادية يعرفها من جربها وجعلها همه وشغل نفسه بها[4].

قال ابن خلدون رحمه الله: والطب المنقول في الشرعيات من هذا القبيل، وليس من الوحي في شيء، وإنما هو أمر كان عادياً للعرب، ووقع في ذكر أحوال النبي صلى الله عليه وسلم من نوع ذكر أحواله التي هي عادة وجبلّة، لا من جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل، فإنه صلى الله عليه وسلم إنما بعث ليعلمنا الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العادات، وقد وقع له في شأن تلقيح النخل ما وقع، فقال: "أنتم أعلم بأمور دنياكم"، فلا ينبغي أن يحمل شيء من الذي وقع من الطب الذي وقع في الأحاديث الصحيحة المنقولة على أنه مشروع، فليس هناك ما يدل عليه، اللهم إلا إن استعمل على جهة التبرك وصدق العقد الإيماني، فيكون له آثار عظيم في النفع، وليس ذلك من الطب المزاجي وإنما هو من آثار الكلمة الإيمانية، كما وقع في مداواة المبطون بالعسل ونحوه، والله الهادي إلى الصواب لا رب سواه[5].

---

[1] مسلم المرجع السابق رقم: ٦٢٧٥.

[2] أخرجه البزار: أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتيكي البزار، ***البحر الزخار المعروف بمسند البزار***، ج ١١ ص٢٥٠ رقم: ٥٠٢٣، ط١ سنة ١٤٢٤هـ، تحقيق: عادل بن سعد، وقال الهيثمي كما في المجمع الزوائد (١٧٨/١) إسناده حسن إلا أن إسماعيل بن عبد الله لم أرى من ترجم له.

[3] مسلم، المرجع السابق (ج٧، ص٩٥ رقم: ٦٢٧٦، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره صلى الله عليه و سلم من معايش الدنيا على سبيل الرأي).

[4] القاضي عياض، المرجع السابق ص ١٨٤ و ١٨٥.

[5] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، ***مقدمة ابن خلدون***، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٤٩٤.

القول الثاني: ما ذهب إليه ابن القيم وشيخه ابن تيمية وغيرهما من العلماء، وهو الذي عليه المسلمون الأوائل من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم، أن الأحاديث التي تتناول ناحية أمور الدنيوية- مثل الأحاديث التي تتناول الناحية الطبية للإنسان لا تختلف عن سائر الأحاديث التي تتناول الناحية التشريعية فهي وحي من الله عز وجل[1]، وقد دلّ الكتاب والسنة وعمل الصحابة على حجية الأحاديث الطبية الصادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنها وحي من الله عز وجل كسائر الأحاديث.

الأدلة من الكتاب:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (سورة النجم: ٣-٤)، ففي هذه الآية يبين الله عزَّ وجلَّ أن ما كان يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان بوحي من عنده، ولذلك فكل ما يخرج من فم النبي صلى الله عليه وسلم من القول سواء ما يتعلق بأمور الدين أو أمور الدنيا، فهو وحي أوحاه الله إليه لا مجال فيه لخطأ، ولا مدخل فيه لزلل.

قال ابن كثير رحمه الله: قوله: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} أي: ما يقول قولاً عن هوى وغرض، وقوله: {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} أي: إنما يقول ما أمر به، يبلغه إلى الناس كاملاً موفَّرًا من غير زيادة ولا نقصان[2].

ثانياً: وقال تعالى أيضاً: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (سورة الحشر: ٧)، وفي هذه الآية أمر من الله سبحانه وتعالى لجميع المؤمنين بأن يأخذوا جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان من أمور الدين أو الدنيا، وقال ابن كثير رحمه الله: وهذا نازل في أموال الفيء، وهو عام في كل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عنه[3].

يقول الخطابي رحمه الله: واعلم أن مصباح السعادة إتباع السنة والاقتداء بالمصطفى صلى الله عليه وسلم في مصادره وموارده وحركاته وسكناته حتى في هيئة أكله وقيامه وقعوده وكلامه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (سورة الحشر: ٧)، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ﴾ (سورة آل عمران: ٣١)، وذلك شامل لجميع الآداب فعليك أن تلبس السراويل قاعدا وتعتم قائما وتبتدئ باليمين في نعليك وتأكل بيمينك وتقلم أظفارك مبتدئاً بمسبحة اليد اليمنى وتختم بإبهامها وفي الرجل بخنصر اليمنى وتختم باليسرى[4].

---

[1] انظر: الشافعي، ***اختلاف الحديث*** ص٤٨٠، وابن تيمية، ***مجموع الفتاوى***، ج ١٨ ص١١، وابن القيم، ***زاد المعاد*** ج٤ ص٣٠.

[2] ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ***تفسير القرآن العظيم***، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ج ٧، ص ٤٤٣.

[3] المصدر السابق، ج٧ ص٦٧.

[4] المناوي، عبد الرؤوف المناوي، ***فيض القدير***، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ج٤ ص٤٧٧.

وقال السعدي رحمه الله: وهذا شامل لأصول الدين وفروعه، ظاهره وباطنه، وأن ما جاء به الرسول يتعين على العباد الأخذ به وإتباعه، ولا تحل مخالفته، وأن نص الرسول على حكم الشيء كنص الله تعالى، لا رخصة لأحد ولا عذر له في تركه، ولا يجوز تقديم قول أحد على قوله[1].

الأدلة من السنة:

ومن السنة هناك الأدلة العامة التي دلت على حجية السنة التي صدرت عن النبي صلى الله عليه وسلم والتي تشتمل أمور الدين كأمور غيبية واعتقادية وأحكام العبادات والمعاملات، كما تشتمل أيضاً أمور الدنيا كالطب وغيره، وهناك أيضاً الأدلة الخاصة التي تدل على حجية أحاديث الطب.

الأدلة العامة من السنة:

ومن الأدلة العامة قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض»[2]، وفي هذا الحديث الصحيح دلالة صريحة على حجية كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، ومن جملة ما جاء به ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من أحاديث نبوية في أمور الطب والتداوي.

والدليل الثاني من الأدلة العامة: ما جاء عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ بأصبعه إلى فيه فقال: "اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق»[3]، فدل هذا الحديث على أن كل ما يقوله صلى الله عليه وسلم حق لا يداخله شك أو ريب، ومما خرج من فمه صلى الله عليه وسلم الشريف أحاديث الطب وما يتعلق به.

الأدلة الخاصة:

ومن الأدلة الخاصة من السنة التي تدل على حجية الأحاديث الطب ليس كما يقول البعض أنها اجتهاد بشري لا علاقة لها بالوحي هي كالآتي:

---

[1] السعدي: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ***تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان***، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ص٨٥٠.

[2] أخرجه الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ***المستدرك على الصحيحين، ج١ ، ص١٧٢***، رقم: ٣١٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ج١، ص١٧٢، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، وقد صحح هذا الحديث الألباني في الصحيحة برقم: (١٧٦١).

[3] أخرجه أبوداود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، ***سنن أبو داود***، ج٣، ص٣٥٦ رقم: ٣٦٤٨، باب في كتاب العلم، دار الكتاب العربي، بيروت، وصححه الألباني في الصحيحة رقم: ١٥٣٢.

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء»[١].

٢- حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كأنما على رءوسهم الطير فسلمت ثم قعدت، فجاء الأعراب من ها هنا وها هنا فقالوا يا رسول الله: أنتداوى؟ فقال: تداووا فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد الهرم»[٢].

٣- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عز وجل»[٣].

وهذه الأحاديث تدل على أن الله هو الذي أنزل داء ودواءه، والمقصود: إنزال علم بذلك على النبي صلى الله عليه وسلم، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله فقال: وفي مجموع هذه الألفاظ ما يعرف منه المراد بالإنزال وهو إنزال علم ذلك على لسان الملك للنبي صلى الله عليه وسلم مثلا أو عبر بالإنزال عن التقدير[٤].

ومما لاشك فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين أنواعا من هذه الأدوية لأمته وعلّمها إياها كما يدل على ذلك أحاديث كثيرة، التي ستأتي معنا قريبا إن شاء الله، فكان بيانه صلى الله عليه وسلم لهذه الأدوية دليلاً واضحاً على حجية الأحاديث الطب وأنها وحي من الله عز وجل، لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي أنزلها على رسوله وليست من اجتهاداته صلى الله عليه وسلم، ومن هذه الأحاديث الأدوية التي بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته حديث الحبة السواء كما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن في الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام»، والسام الموت[٥].

وهذا يدل أن ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث التي تتعلق بالطب وحيٌ من الله تعالى، إذ لا يمكن للنبي صلى الله عليه وسلم أن يعرف أن الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا من طريق الوحي، لأن الله هو الذي علّمه هذه الأدوية، ولم يثبت كما هو معلوم عند العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم تعلّم الطب أو أخذه عن الأطباء بل أخذه عن رب العالمين.

ومن هذه الأحاديث الأدوية التي بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته، هي كالأتي:

---

[١] أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي مولاه، ***صحيح البخاري*** ج ٧ ص ١٢٢، رقم: ٥٦٧٨، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.

[٢] أخرجه أبو داود، المرجع السابق ج٤ ص ١ رقم: ٣٨٥٧، باب في الرجل يتداوى، وصححه الألباني في الصحيحة رقم ٤٣٣.

[٣] أخرجه مسلم، المرجع السابق، ج ٧ ص ٢١ رقم:٥٨٧١ ، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي.

[٤] ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ***فتح الباري شرح صحيح البخاري***، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ج ١٠ ص ١٣٥، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب.

[٥] أخرجه مسلم، المرجع السابق، ، ج ٧ ص٢٥ رقم: ٥٨٩٦ باب لكل داء دواء واستحباب التداوي.

أولاً: حديث ألبان البقر: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «عليكم بألبان البقر فإنها ترم من كل شجرة و هو شفاء من كل داء»[1].

ثانياً: حديث العود الهندي: عن أم قيس بنت محصن رضي الله عنها قالت: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «عليكم بهذا العود الهندي فإن فيه سبعة أشفية يستعط به من العذرة ويلد به من ذات الجنب»[2].

ثالثاً: حديث شفاء عرق النسا: عن أنس بن مالك يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «شفاء عرق النسا أليه شاة أعرابية تذاب. ثم تجزأ ثلاثة أجزاء ثم يشرب على الريق في كل يوم جزء»[3].

وكل هذه الأحاديث تدل على كل ما يقوله صلى الله عليه وسلم مما يتعلق بالطب هو وحيٌ من الله كسائر الأحاديث، لأنه كما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم ليس بطبيب ولم يؤخذ الطب عن أحد، وبيانه لهذه الأنواع الأدوية دليل على أنه أخذه عن رب العالمين وليس من قبل نفسه.

الأدلة من أعمال الصحابة:

وأما أعمال الصحابة التي تدل على حجية أحاديث الطب، وأنه لا فرق بينها وبين سائر الأحاديث وكلها وحي من الله تعالى فهي كثيرة جداً وسأذكر بعضها إن شاء الله تعالى:

١- عمل عائشة رضي الله عنهما بحديث التلبينة[4]:

عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم: «أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن إلا أهلها وخاصتها أمرت ببرمة من تلبينة فطبخت ثم صنع ثريد فصبت التلبينة عليها ثم قالت: كلن منها فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: التلبينة مجمة[5] لفؤاد المريض تذهب ببعض الحزن»[6].

٢ - عمل أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما بحديث الحمى:

---

[1] أخرجه الحاكم، المرجع السابق، ج٤ ص٤٤٦ رقم: ٨٢٢٤، وصححه ووافقه الذهبي وصححه الألباني في الصحيحة ج٤ ص٥٨٢.

[2] أخرجه البخاري، المرجع السابق، باب السعوط بالقسط الهندي والبحري ،ج ٧ ص ١٢٤ رقم: ٥٦٩٢.

[3] ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، ***سنن ابن ماجه***، باب دواء عرق النسا، ج٢ ص١١٤٧ رقم ٣٤٦٣، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وصححه الألباني في الصحيحة ج٤ ص٥٢٣.

[4] التلبينة" بفتح المثناة وسكون اللام كسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم نون: طعام يتخذ من دقيق أو نخالة وربما جعل فيها عسل، سميت بذلك لشبهها باللبن في البياض والرقة، والنافع منه ما كان رقيقاً نضيجاً لا غليظاً نيئاً، انظر ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ***فتح الباري شرح صحيح البخاري***، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

[5] "مجمة" بفتح الجيم والميم الثقيلة أي مكان الاستراحة، ورويت بضم الميم أي مريحة، والجمام بكسر الجيم الراحة، أي تريح فؤاده وتزيل عنه الهم وتنشطه، ومعناه: أنَّها تقوِّيه وتُنشطه، وذلك: أنها غذاء فيه لطافةٌ، سهل التناول على المريض ؛ فإذا استعمله المريض اندفع عنه الحرارة الجوعيَّة، وحصلت له القوة الغذائية من غير مشقَّة تلحقه، انظر، النووي، أبو زكريا يحي بن شرف بن مري النووي، ***المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج***، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، ج١٤ ص ٢٠٢.

[6] أخرجه البخاري، المرجع السابق ج ٥ ص ٢٠٦٨ رقم: ٥١٠١، باب التلبينة.

عن أسماء رضي الله عنهما: أنها كانت تؤتى بالمرأة الموعوكة فتدعو بالماء فتصبه في جيبها وتقول إن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: «أبردوها بالماء وقال إنها من فيح جهنم»[1].

٣- احتجام أبي هريرة رضي الله عنه:

عن عبد الرحمن بن أبي نعيم قال: دخلت على أبي هريرة رضي الله عنه وهو يحتجم فقال لي: يا أبا الحكم احتجم قال: فقلت ما احتجمت قط أخبرني أبو القاسم صلى الله عليه وسلم أن جبريل عليه الصلاة والسلام أخبره: «أن الحجم أفضل ما تداوى به الناس»[2].

- مداواة أبي هريرة رضي الله عنه جاريته بالكمأة[3]:

عن سعيد بن زيد رضي الله عنه: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الكمأة من المن وماؤها شفاء العين»[4].

ولما سمع أبو هريرة رضي الله عنه هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم استعمله في مداواة جاريته، كما أخرج ذلك الترمذي في سننه عن قتادة قال: حدثت أن أبا هريرة قال: أخذت ثلاثة أكمؤ أو خمساً أو سبعاً فعصرتهن فجعلت ماءهن في قارورة فكحلت به جارية لي فبرأت[5].

وكل هذه الآثار المروية عن الصحابة تدل على فهمهم العميق في قبول كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمل به، بدون تفريق ما جاء عنه في الطب وفي غير الطب، وهكذا كان الأمر في التابعين ومن تبعهم بالإحسان.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحداً أُخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قبل خبره، وانتهى إليه، وأثبت ذلك سنة، وصنع ذلك الذين بعد التابعين، والذين لقيناهم، كلهم يثبت

---

[1] أخرجه مسلم، المرجع السابق ج٧ ص ٢٣ رقم: ٥٨٨٧، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي.

[2] أخرجه الحاكم، المرجع السابق، ج٤ ص٢٣٢ رقم: ٧٤٧٠، وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني كما في الصحيحة رقم: ١١٧٦.

[3] الكمأة بفتح الكاف وسكون الميم بعدهما همزة مفتوحة، نبات لا ورق لها ولا ساق توجد في الأرض من غير أن تزرع والعرب تسمى الكمأة أيضا نبات الرعد لأنها تكثر بكثرته ثم تنفطر عنها الأرض وهي كثيرة بأرض العرب وتوجد بالشام ومصر، انظر: المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، ***تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي***، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٦ ص١٩٥.

[4] أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ***سنن الترمذي***، دار إحياء التراث العربي بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ج٤ ص٤٠١ رقم:٢٠٦٧، باب ما جاء في الكمأة والعجوة، وهذا الحديث صحيح وقال الترمذي بعد إخراجه: هذا حديث حسن صحيح وصححه الألباني كما في الروض النضير رقم: ٤٤٤.

[5] أخرجه الترمذي المرجع السابق، رقم: ٢٠٦٩، باب ما جاء في الكمأة والعجوة، قال الشيخ الألباني: ضعيف الإسناد مع وقفه.

الأخبار ويجعلها سنة، يحمد من تبعها، ويعاب من خالفها، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة[1].

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: كل ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من خبر فهو كما أخبر، وهو حق وصدق، معتمد عليه فيما أخبر به وعنه، سواء علينا أنبني عليه في التكليف حكم أم لا، كما أنه إذا شرع حكماً أو أمراض أو نهياً؛ فهو كما قال عليه الصلاة والسلام، لا يفرق في ذلك بين ما أخبره به الملك عن الله، وبين ما نفث في روعه وألقي في نفسه، أو رآه رؤية كشف وإطلاع على مغيب على وجه خارق للعادة، أو كيف ما كان؛ فذلك معتبر يحتج به ويبنى عليه في الاعتقادات والأعمال جميعًا؛ لأنه صلى الله عليه وسلم مؤيد بالعصمة، وما ينطق عن الهوى[2].

قال الباحث: وهذا هو المذهب الصحيح الذي يجب لكل مسلم اعتقاده، لأنه هو مذهب الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من الأئمة الحديث والفقه، و أنهم يقبلون كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون تفريق فيما صدر عنه في الشرع وفيما صدر عنه في أمور الدنيا كالطب وغيره، ومما يدل على ذلك صنيع الأئمة الحديث في مؤلفاتهم حينما أدخلوا أحاديث الطب في كتبهم ولم يفرقوا بينها وبين سائر الأحاديث في الاحتجاج، وإننا نجد مثلاً إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري كيف كان صنيعه في كتابه الصحيح بأحاديث الطب، وأنه لم ير الفرق بينها وبين سائر الأحاديث، وإنه بوّب لها الأبواب كما بوّب لسائر الأحاديث كما في قوله: (باب السعوط)، و(باب أي ساعة يحتجم)، و(باب الحجامة في السفر)، و(باب الحجامة على الرأس)، و(باب الحجامة من الشقيقة والصداع)، وهكذا عند غيره من المحدثين، كأصحاب السنن، تبوبيات مشابهة، فيذكرون استحباب أدوية معينة لأمراض معينة، بناء على ما ورد في ذلك الأحاديث النبوية.

الراجح: والذي يظهر لي أن القول الثاني هو الراجح وذلك للأمور الآتية:

الأمر الأول: إن الله عزّ وجلّ بيّن لنا: أن كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان بوحي من عنده، ولذلك فكل ما يخرج من فم النبي صلى الله عليه وسلم من القول سواء ما يتعلق بأمور الدين أو أمور الدنيا، فهو وحي أوحاه الله إليه لا مجال فيه لخطأ، ولا مدخل فيه لزلل.

الأمر الثاني: أن الله سبحانه وتعالى أمر جميع المؤمنين بأن يأخذوا جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان من أمور الدين أو الدنيا.

الأمر الثالث: إن الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين ومن تبعهم بإحسان قبِلوا جميع ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعملوا به، ولم يفرقوا بين الأحاديث التي تتعلق بالشرع وبين التي تتعلق بالطب وكلها عندهم سواء، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فكل ما قاله بعد النبوة وأُقر عليه ولم ينسخ فهو

---

[1] الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، ***اختلاف الحديث***، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ص٤٨٠.

[2] الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، ***الموافقات***، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ج٩ ص١٩٣.

تشريع، لكن التشريع يتضمن الإيجاب والتحريم والإباحة، ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب؛ فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعا لاستحبابه"[1].

الأمر الرابع: إن الطب النبي صلى الله عليه وسلم ليس كطب الأطباء، فإن طب النبي صلى الله عليه وسلم متيقن قطعي النفع به، وطب الأطباء مظنون.

يقول ابن القيم رحمه الله: "وليس طِبُّه صلى الله عليه وسلم كطِبِّ الأطباء، فإن طبَّ النبيّ صلى الله عليه وسلم متيقَّنٌ قطعيٌ إلهي، صادرٌ عن الوحي، ومِشْكاةِ النبوة، وكمالِ العقل، وطبُّ غيرِه أكثرُه حَدْسٌ وظنون، وتجارِب، ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة فإنه إنما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء به وكمال التلقي له بالإيمان والإذعان"[2].

الأمر الخامس: إن العلماء الذي صنفوا في أحاديث الطب كالمحدثين خاصة أصحاب كتب الستة كانوا يشيرون عند الكثير من هذه الأحاديث إلى أنها وحي من الله عز وجل، ولا يمكن أن يكون مما عرفه النبي صلى الله عليه وسلم بالتجربة والخبرة وبخاصة أنه لم يكن معروفاً بممارسة الطب.

الأمر السادس: إن الحقائق العلمية والطبية الواردة في الأحاديث الطب أيدها العلم الحديث، وأكدها الطب الجديد والاكتشافات العصرية الحديثة، مما يدل دلالة لا لبس فيها، ولا غموض يعتريها: أن الذي أوحاها لرسول الله صلى الله عليه وسلم هو رب العالمين سبحانه وتعالى، وقد حارت عقول الأطباء قديماً وحديثاً فيما جاء به الرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن كثيراً من الأطباء الكفار قد أسلموا لما وقفوا على أوجه الإعجاز الطبي في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولعل آخرهم ذلك العالم النصراني الذي أعلن إسلامه في مؤتمر الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، والذي عُقد في دولة الكويت عام ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م في شهر نوفمبر[3].

الجواب عن أدلة أصحاب القول الأول:

وأما الأدلة التي استدل بها أصحاب القول الأول فجواب عنها كالآتي: والجواب عن هذه الأحاديث ينقسم إلى قسمين، الجواب العام، والجواب الخاص.

الجواب العام:

وأما الجواب العام فهو: إن الذين يستندون إلى الأحاديث الشريفة السابقة يحكمهم المنطق نفسه الذي يحكم العلمانيين الذين دأبوا على الدعوة إلى فصل الدين عن الدنيا، وأن الدين ما هو إلا علاقة بين العبد وربه، ولا يتعدى حدود المسجد، فلا علاقة للدين بأمور السياسة والحكم والتشريع، ولا علاقة الدين أيضا بأمور الطب

---

[1] ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ***مجموع الفتاوى***، دار الوفاء، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، تحقيق: أنور الباز و عامر الجزار، ج١٨ ص١١-١٢.

[2] ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب ابن قيم الجوزية، ***زاد المعاد في هدي خير العباد***، ج٤ ص٣٠، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية الكويت، ط١٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط.

[3] الصعيدي، المرجع السابق ص ٨٩٥ بتصرف يسير.

والزواج والطلاق والبيع والشراء والعقود وغيرها من الأمور التي تتعلق بالدنيا، ولذلك والذين أرادوا الطعن في الأحاديث الطبية النبوية بالقول أنها ليست بحجة، وأنها ليست من الوحي في شيء، لأنها تتعلق بأمور الدنيا التجريبية التي قد يصيب غيره حيث يخطئ هو صلى الله عليه وسلم فيها، تشابهوا وإن لم يقصدوا مع أعداء الدين من هؤلاء العلمانيين المرتدين الذين يحاولون هدم الدين[1].

الجواب الخاص:

وأما الجواب الخاص عن الأدلة حول تأبير النخل يتلخص فيما يأتي:

١- أنه ليس في هذه الأحاديث حجة لهم، بل هي حجة عليهم، لأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين فهموا من كلامه صلى الله عليه وسلم أنه على العموم، ولذلك تركوا تأبير النحل، والنبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم هذا الفهم، إنما أنكر عليهم عملهم بظنه المعارض بما يعلمونه حيث قال صلى الله عليه وسلم: «إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه فإني إنما ظننت ظنا فلا تؤاخذوني بالظن»[2].

وقد أكد هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: وهو لم ينههم عن التلقيح، لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم، كما غلط من غلط في ظنه أن: {الْخَيْطُ الأَبْيَضُ}، و{الْخَيْطِ الأَسْوَدِ} (سورة البقرة: ١٨٧)، هو الحبل الأبيض والأسود[3].

٢ - إن قوله صلى الله عليه وسلم: «ما أظن يغني ذلك شيئاً» وقوله أيضاً: «إنما ظننت ظناً» وقوله صلى الله عليه وسلم: «لعلكم لو لم تفعلوا» يدل على أن قوله صلى الله عليه وسلم كان ظناً وليس خبراً متيقناً، وهكذا بالنسبة لهم فلم يكن خبراً، وإنما كان ظناً؛ كما بينته الروايات الصحيحة، لذلك فهو ليس من باب أخبره صلى الله عليه وسلم التي تكون شرعاً؛ بل هو من باب المشورة عليهم في الأخذ بالتجربة في سبب عادي ليس من الأمور الشرعية، ولا مما قصد به الإخبار عن أمر يعلمه، بخلاف أحاديث الطب فإن جميعها كانت من أخبره متيقنة، ولذلك فلا حجة في تلك الأحاديث على عدم حجية الأحاديث الطب.

وقد أكّد هذا المعنى الإمام النووي رحمه الله فقال: قال العلماء قوله صلى الله عليه و سلم من رأيي: أي في أمر الدنيا ومعايشها لا على التشريع، فأما ما قاله باجتهاده صلى الله عليه و سلم ورآه شرعاً يجب العمل به وليس آبار النخل من هذا النوع بل من النوع المذكور قبله إلى أن قال: قال العلماء ولم يكن هذا القول خبراً وإنما كان ظناً كما بينه في هذه الروايات[4].

---

[1] الصعيدي، المرجع السابق ص ٨٨٦ بتصرف يسير.

[2] الصعيدي، المرجع السابق ص ٨٨٦ بتصرف يسير.

[3] ابن تيمية، المرجع السابق ص ١٢.

[4] النووي، أبو زكريا يحي بن شرف بن مري النووي، ***المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج***، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ. ج١٥ ص ١١٦.

٣- إن قوله صلى الله عليه وسلم: «فلا تؤاخذوني بالظن ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به فإني لن أكذب على الله عزَّ وجلَّ» وقوله: «فما حدثتكم عن الله فهو حق وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أخطىء وأصيب»، يبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ما الذي نأخذ به، وما الذي لا نأخذ به، فمقتضى القسمة في هذا الحديث أن كل ما جزم به النبي صلى الله عليه وسلم فهو من عند الله، ويجب علينا الأخذ به، كأحاديث الطب فإنه قد جزم بها بخلاف ما ظنه ولم يجزم به كقصة تأبير النخل، فهو ليس من عند الله، فلا يجب علينا الأخذ به بمقتضى الحديث، وليست القسمة كما فهمها هؤلاء: أن كل ما كان من أمور الدنيا مطلقا فهو إلينا، وما كان من أمور الدين فهو إليه صلى الله عليه وسلم، أو قد يكون المراد أنهم أعلم بشؤون دنياهم فيما لم يبينه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشرعه لهم، بل ترك الأمر إليهم وإلى علمهم بظاهر الحياة الدنيا، وأما قوله: "وما قلت فيه من قبل نفسي"، أي: بالظن بقرينه سياق القصة، حيث كانت في الخرص والتخمين، وهما من الظن[١].

الخاتمة:

الحمد لله الذي أنعم علي بإتمام هذا البحث الذي اشتمل على دراسة مسألة احتجاج بأحاديث الطب في السنة النبوية، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله الطيِّبين المطَّهرين وأصحابه الغرِّ الميامين أعلام الهدى ومصابيح الدجى وسلم تسليماً كثيراً.

وقد تطرقت في هذا البحث مسألة مهمة جداً من المسائل المطروحة قديماً وحديثاً، وهي مسألة احتجاج بأحاديث الطب الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وركزت فيه بجمع كل ما يتعلق بمادة البحث، حيث بدأت بتعريف الحديث والطب لغةً واصطلاحاً، ثم أوردت أقوال العلماء في المسألة مع مناقشتها وبيان قول الراجح منها، وبعد ذلك توصلت إلى نتائج طيبة أجمل أهمها فيما يأتي:

١ -إن كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان بوحي من عند الله، ولذلك فكل ما يخرج من فم النبي صلى الله عليه وسلم من القول سواء ما يتعلق بأمور الدين أو أمور الدنيا، فهو وحي أوحاه الله إليه لا مجال فيه لخطأ، ولا مدخل فيه لزلل.

٢ -إن الأحاديث التي تتناول ناحية أمور الدنيوية، مثل الأحاديث التي تتناول الناحية الطبية للإنسان لا تختلف عن سائر الأحاديث التي تتناول الناحية التشريعية فهي وحي من الله عز وجل.

٣ -إن الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين ومن تبعهم بإحسان قبِلوا جميع ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعملوا به، ولم يفرقوا بين الأحاديث التي تتعلق بالشرع وبين التي تتعلق بالطب وكلها عندهم سواء.

٤ -إن الحقائق العلمية والطبية الواردة في الأحاديث الطب أيدها العلم الحديث، وأكدها الطب الجديد والاكتشافات العصرية الحديثة، مما يدل دلالة لا لبس فيها، أن الذي أوحاها لرسول الله صلى الله عليه وسلم هو رب العالمين، وليست من تلقاء نفسه.

[١] الصعيدي، المرجع السابق ص ٨٨٧ – ٨٨٨ بتصرف يسير.

٥ -إن المراد بأحاديث تأبير النخل هو بيان ما الذي نأخذ به، وما الذي لا نأخذ به، وأن كل ما جزم به النبي صلى الله عليه وسلم فهو من عند الله، ويجب علينا الأخذ به،كأحاديث الطب فإنه قد جزم بها بخلاف ما ظنه ولم يجزم به، كقصة تأبير النخل، فهو ليس من عند الله، فلا يجب علينا الأخذ به، وليس المراد بها كما فهمها بعض العلماء أن كل ما كان من أمور الدنيا مطلقا فهو إلينا، وما كان من أمور الدين فهو إليه صلى الله عليه وسلم.

المراجع والمصادر

١. اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي، الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢. تحفة الأحوذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ
٤. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٥. التوقيف على مهمات التعاريف عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د.محمد رضوان الداية، دار الفكر بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
٦. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت—الكويت، ط١٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٧. سنن أبي داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٨. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.
٩. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سروة، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث بيروت.
١٠. السلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١١. شرح صحيح مسلم، أبو زكريا يحي بن شرف النووي، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢،. ١٣٩٢هـ.
١٢. الشفا، القاضي عياض، بحاشية العلامة أحمد بن محمد الشمني، المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء.
١٣. صحيح البخاري، تحقيق: د مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
١٤. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث بيروت.
١٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٦. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.
١٧. فيض القدير، عبد الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١٨. مجموع الفتاوى، ابن تيمية الحراني، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
١٩. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٢٠. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١١هـ.
٢١. مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٢٢. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٢٣. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤م.
٢٤. الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ط/١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٢٥. موسوعة الإعجاز العلمي، حمدي عبدالله عبد العظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠٧م.